هل من سبل عاجلة لمكافحة البطالة الراهنة في العراق؟

واقع البطالة وأسبابها

عرضت السياسات الاقتصادية التي مارسها النظام الاستبدادي على مدى العقود الثلاثة المنصرمة الاقتصاد العراقي الى مشكلات كبيرة عمقت من الخصائص السلبية التي كان قد تميز بها بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية لعهود التخلف العثمانية وعجز العهد الملكي عن التغلب على البطالة وتجاوزها من خلال تغيير وتعديل بنية الاقتصاد الوطني والمجتمع.

كاظم حبيب

إن استمرار هذا الاقتصاد الوحيد الجانب في إعادته الكبيرة على العوائد المالية لصادرات النفط الخام واستخدام القسم الأساسي أو الأكبر من هذه العوائد لاستيراد السلع الاستهلاكية والتي تزايد من سنة الى أخرى بشكل كبير، إضافة الى استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة لمشاريع التنمية المتعثرة أو الفاشلة أو غير المكتملة، وكذلك استيراد الخدمات المختلفة، وخاصة الخدمات الفنية والهندسية والاستشارية، وكذلك الخدمات العسكرية والأمنية، أدى إلى تدمير القاعدة الإنتاجية الزراعية والصناعية الوطنية، وإلى تعميق التبعية الاقتصادية للخارج، وإلى تفاقم البطالة وتعميق الفقر وتدهور مستوى المعيشة لأغلبية السكان، وإلى تعميق التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وإلى تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وإلى تعميق الاختلالات الاجتماعية والثقافية والسياسية، وإلى تعميق الاختلالات البيئية، وإلى تعميق الاختلالات في التوازن الإقليمي للتنمية، وإلى تعميق الاختلالات في التوازن بين الريف والمدينة، وإلى تعميق الاختلالات في التوازن بين الأجيال، وإلى تعميق الاختلالات في التوازن بين الجنسين، وإلى تعميق الاختلالات في التوازن بين الأقاليم، وإلى تعميق الاختلالات في التوازن بين الأعراق والقوميات والأديان والطوائف والمذاهب